"لائحة المفقودين" الجرح المفتوح من الحرب اللبنانية

راشيل رشيد

2018 May 14

امام الهيئة العامة للمجلس النيابي الجديد تحد اخلاقي وانساني ووطني يتمثل باقرار اقتراح قانون إنشاء الهيئة الوطنية المستقلة للمفقودين والمخفيين قسرا.

فبعد نضال طويل لاهالي المفقودين أقرت لجنة الإدارة والعدل النيابية في آخر جلسة لها من عمر المجلس الحالي، اقتراح القانون لانشاء الهيئة، ورحّلت القضية الى المجلس الجديد.

بعد مرور ٢٨ سنة على نهاية الحرب الأهلية اللبنانية، ما زال أهالي المفقودين يجلسون أمام كراس فارغة من أجساد أصحابها. كل كرسي تروي حكاية مفقود: اهتماماته، هواياته، طموحاته، وأحلامه. كل كرسي تعكس معاناة الاهالي والظلم الذي طالهم، وتعلن الاصرار على حقهم بمعرفة مصير مفقوديهم.

كان معرض "كراس فارغة، عائلات تنتظر" آخر نشاط للجنة اهالي المخطوفين والمفقودين وقد إحتضنته مكتبة بعقلين الوطنية. لم تغيّر السنون لوعة الاهالي، فحين صدحت أغنية "لا ضليت ولا فليت" كانت الدموع ابلغ تصريح وتأكيد ان جروح الحرب لن تندمل الا بطي صفحتها الاكثر ايلاما، وكما يصفها اصحابها "الممر الالزامي لطي هذه الصفحة ".

تساءل بعضهم حينها عن توقيت إطلاق هذه الحملة وأبعادها. فكان الجواب بسيط. "مرت تسع سنوات على تاريخ إجراء آخر إنتخابات نيابية في لبنان، وهي سنوات استكمال الإهمال الرسمي لملف المفقودين في الحرب الأهلية التي بدأت عام ١٩٧٥ وانتهت عام ١٩٩٠. وبالتزامن مع الإنتخابات التي جرت في السادس من أيار، نظّم الأهالي مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر إنتخابات موازية أطلقوا من خلالها "لائحة المفقودين في كل لبنان" تضم مفقودين من مختلف الطوائف والمذاهب والمهن والإنتماءات الفكرية والعقائدية، ومن كل المناطق والدوائر الإنتخابية. وقام الأهالي من خلالها بعرض لوائح شطب رسمية صدرت عن وزارة الداخلية تتضمن أسماء

المخفيين قسرا، مما يعني أنه يحق لهم الإقتراع كما الترشح في الإنتخابات، الأمر الذي يثير تساؤلا كبيرا".

لا تتعب رئيسة اللجنة، وداد حلواني وتشرح "أن مشروع القانون الذي طرحته اللجنة علمي وبسيط، يقوم على معايير وقواعد دولية إعتمدته غالبية دول العالم لحل قضية مفقودي الحرب لديها، مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصيات الوضع اللبناني. فهو لا يحاسب على إرتكابات الماضي، ولا يعمل على إيقاظ الأحقاد، ولا يرهق خزينة الدولة. إلا أنه الحد الأدنى المقبول، ويقوم على شقين:

الأول: جمع وحفظ العينات البيولوجية من أهالي المفقودين والمخفيين قسريا، تمهيدا للتعرف على هويات أحبائهم أحياء كانوا أم أمواتا. تنفيذه يتطلب قرارا من مجلس الوزراء تلتزم بتطبيقه وزارة الداخلية.

الثاني: إنشاء هيئة وطنية مستقلة، مهمتها الكشف عن مصير المفقودين والمخفيين قسريا، تتمتع بالصلاحيات اللازمة لتنفيذ هذه المهمة. تنفيذ هذا القرار ينتظر إقرار قانون في مجلس النواب".

وتشير إلى ان " هذا الحل أصبح يتبناه معنا ٥,١٨٠ شخص عبر توقيعهم على العريضة الوطنية للمفقودين. ومن بين هؤلاء الموقعين رؤساء غالبية الأحزاب داخل السلطة وخارجها، وكافة الكتل النيابية وعدد من رؤساء البلديات والمخاتير ورجال الدين. اضافة الى العديد من هيئات المجتمع المدني والمواطنين على اختلاف انتماءتهم".

تؤكد حلواني "نحن نعرف أن عدد الداعمين للحل المقترح أكبر بكثير من عدد الذين وقعوا العريضة. وإن جميع الكتل النيابية قد صوتت على إقتراح قانون إنشاء الهيئة الوطنية المستقلة للكشف عن مصير المفقودين قبل أن يعرض للتصويت في جلسة عامة. وقد تم إقراره من قبل لجنة حقوق الإنسان ولجنة الإدارة والعمل".

وتعتبر ان "هذه الوثيقة الوطنية هي الثانية بعد وثيقة الوفاق الوطني التي حازت على إجماع اللبنانيين. فإذا كانت الوثيقة الأولى قد أوقفت الحرب عسكريا، فأهمية الثانية هي أنها المفتاح إلى السلم الحقيقي".

وقد سلمت اللجنة هذه العريضة – الوثيقة لرئيس الجمهورية العماد ميشال عون، وسجلتها لدى كل من رئاسة الحكومة ومجلس النواب المنتهية ولايته الممدة. وقد تعهد عون "التفاهم مع رئيس الحكومة لإتخاذ قرار للمباشرة بجمع العينات البيولوجية من الأهالي بعد إنتهاء الإنتخابات النيابية، والسعي مع رئيس مجلس النواب لوضعه على جدول أعمال أول جلسة يعقدها المجلس.

وقد إعتبر اهالي المفقودين أن "هذا التعهد هو وديعتهم إلى يوم الحساب".

"حداد مجمد"

وعن تقاعص الحكومات السابقة في هذا الملف توضح حلواني: "منذ ٣٦ سنة ونحن نطالب بحق معرفة مصير المفقودين، أحياء كانوا أم أموات، والدولة تتهرب من مسؤوليتها. ومن حقنا كمواطنين نقوم بواجباتنا، أن نحظى بحقوقنا الطبيعية وأبسطها العيش بسلام، وذلك لا يمكن أن يتحقق إلا إذا عرفنا مصير أحبائنا".

تتابع: "البعض يدعي أن فتح هذا الملف سيوقظ الأحقاد ويثير الفتن، إلا أن هذه كذبة كبيرة، لأنهم يريدون طوي صفحة الحرب كأنها لم تحدث، ولا يريدون معالجة نتائجها، ولكن لا يمكن أن يتحقق سلم حقيقي في بلد ما تزال توجد فيه رواسب الحرب. يوجد العديد من الأهالي ما زالوا معلقين في "حبال الهواء" وأنا شخصيا أشعر أنه يوجد داخلي "حداد مجمد" على زوجي، ونحن نموت كل يوم بإنتظار أي خبر. نحن لم نغقد سيارة، أو سلسلة ذهبية، إنما جزءا من أرواحنا!"

بالرغم من ذلك، إن الدولة لم تنفِ حق ذوي المفقودين بمعرفة مصيرهم من خلال تسليمهم ملف التحقيقات إلى لجنة التحقيق المنشأة للاستقصاء عن مصير المخطوفين والمفقودين سنة ٢٠٠٠، التي خرجت بتقرير يفيد بأنها لم تجد اي من المفقودين والمخطوفين على قيد الحياة، بل على عدد من المقابر الجماعية وذلك بدون تقديم أي دليل أو إثبات، كما توضح حلواني.

تضيف "إن إعتراف الدولة بوجود جرائم حرب ومقابر جماعية كان مهما، إلا أنه غير كاف، لأنها رفعت من خلاله المسؤولية عن عاتقها ورمته على عاتق الأهل. وإنني أجزم بأنه لا يوجد أي أب أو أم من الممكن أن يذهبوا إلى مراكز الطوائف التي يتبعون لها، ويطلبوا وثيقة وفاة لأولادهم. فمن الطبيعي ان نرفض هذا القرار".

تعتبر حلواني ان "جيل اليوم قد ورث العديد من أزمات الحرب، من كهرباء ومياه، وأزمات إقتصادية وبيئية وغيرها، فلم علينا أن نورثه هذا الملف أيضا؟ وكيف نحصن انفسنا من حروب جديدة إذا لم يوضع حل نهائي لهذا الملف؟".

"لائحة المفقودين" الجرح المفتوح لأهالي المفقودين والمخطوفين ، وملف من الملفات المكدسة في الجوارير والمهملة منذ سنوات عديدة.

ان من انتظر سنوات قد ينتظر اياما لوضع كل الجهات السياسية التي قامت بتوقيع العريضة الوطنية للمفقودين امام تحدي مصداقيتها. فهل من خاتمة لاوجاع أهالي المفقودين تضع حدا لمعاناة طالت سنوات ؟ .